

Distr.: General  
17 November 2016  
Arabic  
Original: English



الدورة الحادية والسبعون  
البند ٨ من جدول الأعمال  
المناقشة العامة

## رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/71/581) وضميمتها، أتشرف بأن أفيد بما يلي:

١ - إن الموقعين على الرسالة المذكورة، ودون الاستناد إلى أي أساس كالعادة، اتهموا إيران بانتهاج "سياسات إقليمية توسعية" وزعموا، دون الاستناد إلى أي أساس أيضاً، أن دستور إيران "يدعو إلى تصدير ثورتها إلى بلدان أخرى". وكمثال على السياسات التوسعية، دعوني أشير إلى أن معظم الموقعين على هذه الرسالة حرضوا صدام حسين على غزو إيران وقدموا له الدعم الكامل بكل الوسائل العسكرية والمالية الممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من العبث والنفاق أن يوجه مسؤولو بلدان تقصف طائراتها المقاتلة المدنيين الأبرياء في اليمن الاتهام إلى إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى.

٢ - وإذ اتهم الموقعون على الرسالة إيران برعاية الإرهاب دون أن يقدموا أدنى دليل على ذلك، فإنهم يقلدون بطريقة صبيانية قيام قوة دولية بتوجيه اتهام لا أساس له إلى إيران، متجاوزين حقيقة أن ذلك الاتهام ينبع حصراً من تأييد إيران لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ومن الهزل أيضاً أن نرى بضعة أنظمة تتهم إيران برعاية الإرهاب، وهي أنظمة أمضت عقوداً من الزمن في تصدير فيض من الأيديولوجيات التكفيرية المتطرفة، ومولت وسلّحت الإرهابيين في العراق وسوريا وأماكن أخرى كثيرة.



٣ - وإن اتهام جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى دون أدنى دليل بالتدخل في اليمن اتهام لا أساس له مثل غيره. وإن بعض الموقعين على الرسالة يعرفون حق المعرفة مدى شدة الحصار الذي يفرضونه على اليمن وعلى شعبه، والذي يشبه الحصار المفروض على قطاع غزة إلى حد كبير، ويعرفون الدمار الحقيقي الذي يجلبونه لشعبه أصابه الفقر قبل ذلك. ومن ثم فإن من الهزل أن يتهموا إيران بتقديم الدعم إلى "الحوثيين في اليمن مالياً واستراتيجياً وعسكرياً عن طريق تدريب المقاتلين الحوثيين وإرسال شحنات الأسلحة والذخيرة إلى البلد". أليس ذلك هزلاً حقيقياً؟

٤ - أما اتهام إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، فهو أيضاً كذب بَيِّن. ويكفي فقط تذكير الموقعين على تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي شكلتها حكومة البحرين، المعروف أيضاً باسم تقرير بسيوي، الذي جاء في جزء منه أن "الأدلة التي قدمتها حكومة البحرين إلى اللجنة بشأن تدخل إيران في الشؤون الداخلية للبحرين لا تثبت وجود صلة واضحة بين الحوادث المحددة التي وقعت في البحرين وإيران". ومن شأن ذلك أن يكون كافياً لنفي مصداقية أي مزاعم بتدخل إيران في شؤون أي بلد.

٥ - وفيما يتعلق بالمساعدة الاستشارية العسكرية التي تقدمها إيران إلى الجمهورية العربية السورية، أود أن أذكر أن هذه المساعدة تُقدَّم بناءً على طلب من الحكومة الشرعية في الجمهورية العربية السورية. ويمثل ذلك الطلب امتثالاً تاماً للقانون الدولي والحق في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد اتضح أيضاً أن لولا تأييدنا، ولولا الدعم الذي قدمه آخرون إلى الحكومة السورية الشرعية، لكانت الآن عصابات المجرمين التي تحفزها الأيديولوجية التكفيرية ويقوم بعض الموقعين على الرسالة بتنظيمها وتسليحها وتمويلها ودعمها لوجستياً قد رفعت أعلامها السوداء في كل مكان في سوريا وفي بعض الأجزاء الأخرى من الشرق الأوسط، بما في ذلك أراضي بعض الموقعين على الرسالة.

٦ - وتتهم الرسالة المذكورة إيران أيضاً بتسييس الحادثة المأساوية التي وقعت في مشعر مئى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والتي أودت بحياة نحو ٥٠٠ من الحجاج الإيرانيين وأكثر من ذلك من حجاج البلدان الأخرى. وكان أملنا دائماً أن تتبّع المملكة العربية السعودية في وقت ما نهجاً مسؤولاً إزاء هذه الكارثة، ولكنها للأسف لم تفعل. وإننا نلاحظ مع القلق أن نتائج التحقيقات المحلية في تلك المأساة، إن وُجدت، لم تُنشر حتى الآن. وإن طلبنا المشروع بأن تقوم لجنة يشارك فيها ممثلون عن البلدان المتضررة بإجراء تحقيق شامل وشفاف ومستقل في أسباب تلك المأساة لم يجد حتى الآن آذاناً صاغية. ونحن نترقب أن يتم الامتثال للمعايير

الدولية الدنيا لتعزيز إدارة موسم الحج بطريقة تمكّن من تفادي تكرار الحوادث القاتلة واتخاذ إجراءات فعالة لتصحيح الوضع. فهل يمكن حقاً اعتبار هذه الطلبات العادلة والصريحة محاولةً "لتسييس" هذه المسألة؟

٧ - وفيما يتعلق بمطالبة الإمارات العربية المتحدة من جانب واحد بالجزر الإيرانية أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، تكرر جمهورية إيران الإسلامية تأكيد موقفها الثابت والمبدئي بأنها لا تعترف بوجود أي نزاع من هذا القبيل بين إيران والإمارات العربية المتحدة، فقد كانت الجزر الثلاث ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وبالتالي فإن أي ادعاء بخلاف ذلك مرفوض رفضاً قاطعاً. ومع ذلك، ولإظهار أقصى قدر من الاحترام لمبدأ حسن الجوار، أعربت إيران دوماً عن استعدادها لإجراء محادثات مع الإمارات العربية المتحدة على الصعيد الثنائي بهدف إزالة أي سوء تفاهم قد يوجد لدى الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة أبو موسى.

٨ - أما بخصوص الاسم الصحيح للرقعة المائية الواقعة بين إيران وشبه الجزيرة العربية، فإننا نشير إلى أن المصطلح التقليدي "الخليج الفارسي" ظل هو التسمية الصحيحة لهذه الرقعة المائية منذ نحو ٥٠٠ سنة قبل الميلاد، وسيظل كذلك إلى الأبد. وهو مصطلح جغرافي موحد يعترف به المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، وينبغي عدم التلاعب به بسبب المشاريع السياسية والرغبات اليومية لهذا الحاكم أو ذاك.

٩ - وأخيراً وليس آخراً، فقد سعينا دوماً إلى إزالة التوتر في منطقتنا وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار مع جيراننا، بمن فيهم الواقعة بلدانهم في الخليج الفارسي. وأكدنا دوماً اهتمامنا بالحوار ودعونا إليه بغية تبديد سوء التفاهم واستعادة العلاقات الودية التي تمتعت بها شعوبنا في معظم مراحل التاريخ.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) غلامعلي خورشرو

السفير

الممثل الدائم